



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

البواعث الاجتماعية للجريمة

إبراهيم قاسمي روشن

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

البواعث الاجتماعية للجريمة

إبراهيم قاسمي روشن

تساهم عوامل عدة في حدوث الجريمة في المجتمع وتختلف أهميتها وطبيعتها مع اختلاف المجتمعات، بسبب التنوع الثقافي والاقتصادي والسياسي، ويمكن تقسيم هذه العوامل في تقسيم عام إلى ثلاث فئات:

(أ) العوامل الفردية أو البيولوجية مثل الجنس والعمر وطبيعة أعضاء البدن.

(ب) عوامل نفسية مثل التشاؤم والعدوان والسذاجة والخوف.

(ج) العوامل الاجتماعية مثل اضطراب الأسرة وعدم تفاهم الوالدين والهجرة والإعلام.

اختلف العلماء والباحثون في مستوى دور وتأثير كل من هذه الفئات على حدوث الجريمة، فقد انطلق كل فريق من الباحثين ليلقي نظرة على الموضوع من منظاره ونمط تفكيره وطبيعته مبادئه. وقد اعتُبرت مجموعة من تلك البواعث مؤثرةً في ارتكاب الجريمة.

تسعى هذه الورقة إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة وكيف أن البواعث الاجتماعية للجريمة (البيئة الاجتماعية، البيئة الاقتصادية والبيئة السياسية) توفر الأرضية لوقوع الجرائم في المجتمع.

مفهوم الجريمة

لقد بادر أصحاب الرأي إلى تحديد مفهوم الجريمة انطلاقاً من تخصصاتهم ومدارسهم. لذلك فلا يوجد مفهوم موحد يحظى باتفاق الجميع للجريمة، فقد اكتفى الحقوقيون بالمفهوم الذي حدده القانون للجريمة، في حين قام علماء الاجتماع بتحديد مفهوم الجريمة اعتماداً على معايير علم الاجتماع.

* أستاذ جامعي وباحث في القضايا الاجتماعية والفكرية.

ألف - انطلاقاً من الرؤية الحقوقية، يرى البعض منهم أن الجريمة هي انتهاك قانون أي دولة، نتيجة سلوك فعلي يعتبر جريمة ويعاقب عليه القانون. في حين يعتبرها آخرون أي فعل أو تقصير من شأنه الإخلال بالنظام الاجتماعي والسلام والهدوء ويعاقب عليه القانون. وقام البعض الآخر بحذف بعض القيود، ليحددها بعبارة مختصرة حيث قالوا إن الجريمة هي كل ما حظره القانون وحدد عقوبة لمن اجتازه وفي الواقع تعد الجريمة خرق القوانين الجزائية. ومن الجدير بالذكر أن اعتبار فعل ما جريمة، لا يختلف فقط من دولة إلى أخرى في أوقات مختلفة، ولكن تعريف الجريمة أيضاً يختلف من بلد إلى آخر ومن حكومة إلى أخرى، ففي البلدان التي تسعى إلى احترام الحريات الفردية تتفاوت طريقة تعريف الجريمة مقارنة بالبلدان التي لا تفعل ذلك. على سبيل المثال، في القانون الجنائي الإيراني، أي فعل أو امتناع عن العمل يعاقب عليه القانون أو يتطلب إجراءات وقائية وإرشادية يعتبر جريمة ولا يمكن اعتباره أي شيء جريمة إلا بموجب قانون تلك العقوبة أو الإجراءات الوقائية المحددة «أما في سويسرا فلا يجوز معاقبة أحد إلا إذا قام بعمل حدد له القانون قيوداً. لا يوجد تعريف محدد للجريمة في القانون الجنائي في سويسرا فلا يجوز معاقبة أحد إلا إذا قام بعمل حدد القانون له حدوداً. ولا يوجد تعريف محدد للجريمة في القانون الجنائي الفرنسي؛ بل اكتفى بذكر نوع الجرائم حسب عقوبتها. فالجريمة التي تعاقب عليها الشرطة تعتبر مخالفة، والجريمة التي تكون عقوبتها التأديب هي الجنحة، والجريمة التي تكون عقوبتها جنائية هي جنابة. وفيما يتعلق بالقانون الجنائي لمعظم الدول الاشتراكية، فإننا لا نجد تعريفاً للجريمة، وقد اتفق فيها على الإشارة إلى الأفراد على أنهم خطرون بالمعنى الواسع.

على سبيل المثال، في الاتحاد السوفيتي (السابق)، فإن القيام بأي فعل أو تركه بحيث يشكل خطراً على المجتمع ويعرض النظام السياسي والاجتماعي السوفيتي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي، والحقوق السياسية والعمل، فضلاً عن النظام القانوني الاشتراكي للخطر وينتهك كل ذلك، فهو جريمة ويعاقب عليه القانون. لقد جاءت هذه المادة أيضاً في جميع الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي السابق. وعليه فإن نطاق الجريمة وتفسيرها وإطلاق صفة الخطير على المجرم أمر واسع جداً ولم تتبين الحدود القانونية للعقوبة لغرض صيانة الحريات الفردية.

ب . من منظار علم الاجتماع

يعتقد عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم أن الجريمة تعد نوعاً ما ظاهرة طبيعية توجد في مختلف المجتمعات وقد كانت في جميع الفترات تنشأ من ثقافة وحضارة المجتمع نفسه. إنه يكتب في مفهوم

الجريمة قائلاً: « الجريمة من وجهة نظرنا هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة . وفي بيان الصفة المشتركة لجميع الجرائم يكتب قائلاً: « الجرائم هي أعمال مدانة من قبل جميع أفراد المجتمع» .

ويعتقد أغوست كوينت أن العوامل الاجتماعية تؤثر بشكل كبير في سلوك وأفعال الأفراد. وهو من خلال تبينه وإظهاره للعوامل الاجتماعية ودورها في وقوع الجريمة، قام بتأسيس مدارس في مجال ظهور حالات الجريمة وتشتك تلك المدارس في اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ذات نشأة اجتماعية مشتركة. والمدارس التي أسسها هي:

١- مدرسة التبادل النفسي

يكتب تارد في هذا المجال: ينشأ سلوك أفراد المجتمع من عنصر التقليد، إذ يقيم الناس علاقاتهم الاجتماعية من خلال تقليد عادات وسلوكيات الآخرين. وهنا تلعب الذاكرة والذكاء والعادات دوراً فعالاً في التقليد وكما أن جميع التطورات الاجتماعية مثل تطور مستويات القوى والقضايا الدينية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية والفنية واللسانية وأخيراً الحياة اليومية هي نتيجة التقليد. فالمجتمع مكون من مجموعة الأفراد الذين يقلد بعضهم بعضاً.

فالإنسان إما أن يقلد نفسه، وفي هذه الحالة بالطبع يكرر أو يجدد أعماله السابقة، أو يقوم بتقليد غيره وبالتحديد يقوم المرؤوس بتقليد الرئيس ويكرر ما يقوم به من سلوكيات. يكون التقليد أحياناً منطقياً وخاضعاً للعقل إذا لم يكن للعواطف فيه أي تأثير وأحياناً يكون غير عقلائي بل يتأثر بالرغبات والعواطف الداخلية. وعلى كل حال فلا يمكن تصور المجتمع بدون التقليد، وكل شيء هو نتيجة التبادل النفسي للأفراد: نمط المحادثة الجارية بين المجرمين، الوشم وتكوين الجماعات كل ذلك أيضاً من آثار التقليد.

في كتاب فلسفة العقوبة، يعتبر تارد أنّ تأثير البيئة مع من فيها من أفراد المجتمع مهمٌ في وقوع الجريمة. كما يذكر في كتاب الدراسات الإجرامية والاجتماعية: « إن أغلب القتل والجناة واللصوص هم أفراد طُردوا في زمن طفولتهم ولم يكن لهم أحد يحميهم أو يرببهم، فكبروا لوحدهم وكان الشارع لهم مكاناً للتدرب على الجريمة وبقبولهم العضوية في العصابات الإجرامية، اختاروا ارتكاب الجريمة كوظيفة ومهنة».

٢- مدرسة دوركايم في علم الاجتماع

لقد درس دوركايم أسباب ظهور الجريمة في البيئة الاجتماعية وهو يعتقد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولا ينبغي أن تعتبر ظاهرة اجتماعية غير طبيعية. إن الانحراف والجنوح أمر يوجد في كل المجتمعات ولا يوجد مجتمع يخلو من تلك الظاهرة. إن الجريمة والانحراف من العناصر الدالة على سلامة المجتمع وجزء لا ينفصل من أي مجتمع سليم ولا تأثير للأسباب الشاذة في طبيعة الجريمة ونوعها. باعتبار أن الجريمة تنشأ من ثقافة المجتمع وحضارته. ومن زاوية علم معرفة أنواع الجرائم فلا نتائج تذكر من دون الاهتمام بالخصائص الثقافية والحضارية لأن الجريمة تتعلق بالثقافة والحضارة ولم تتبع الزمان والمكان.

يرى دوركايم أن المجتمع حادث قبل وجود الفرد وقد كرس أثره في الفرد وقام بتربيته وبالتالي تسلط عليه. إن معنويات كل فرد ترتبط مباشرة بالهيكليات والواجبات والضوابط والنماذج الاجتماعية وحتى في العلاقات الخصوصية فإن الأسباب المشار إليها لها تأثير عام.

يعتقد علماء الاجتماع ومنهم دوركايم أنه لا يمكن تبرير ظاهرة الانحراف والجريمة بواسطة الأسباب النفسية والجسدية للأفراد. لأنها لم تمارس تأثيراً يذكر في انحرافهم بل إن هنالك أسباباً ودوافع اجتماعية كظروف الأسرة غير المناسبة، الافتقار إلى المحبة والأجواء العاطفية، الشجار بين الوالدين، معضلة الطلاق، انحراف الوالدين، البطالة، الهجرة، الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ضعف المعتقدات والمبادئ الدينية، الوضع الاقتصادي المتردي للأسرة، الأسباب السياسية، الحروب وهي عوامل تلعب دوراً مباشراً في جنوح الأفراد إلى الانحراف وارتكاب الجريمة.

على الرغم من الخلافات الثقافية والاقتصادية فيما بين مختلف بلدان العالم إلا أن الدراسات التي أجريت فيها تشير نتائجها إلى أن أغلب المنحرفين كانوا قد انتموا إلى أسرٍ متدنية من الناحية المادية والمعنوية. أسرٍ تعاني من البطالة والفقر سواء من الناحية الثقافية والمعتقدات الدينية أو إنها كانت غير ملتزمة أخلاقياً ولم تحصل على التغذية والدراسة المناسبين وذلك بالمقارنة مع الأسر التي تقل فيها نسبة المنحرفين.

بما أن دوركايم وكسائر علماء الاجتماع يسعى وراء تحديد الظواهر الاجتماعية من خلال الأسباب الاجتماعية وليس الأسباب النفسية والبيئية، فقد انبرى إلى تحليل ظاهرة الانتحار بالأسباب الاجتماعية في حين يُعدُّ الانتحار أبرز ظاهرة نفسية عند الآخرين.

لذلك فقد اعتبر في كتاب له بعنوان الانتحار أنّ سبب اختيار الفرد الانتحار كسبيل، هو انخفاض أو زوال مستوى الوحدة والتضامن الاجتماعي ويعتقد كلما انخفضت مساحات التضامن والوحدة والتآلف فيما بين أفراد المجتمع ارتفعت نسبة الانتحار في ذلك المجتمع .

لقد رفض دوركايم معتقدات تارد حول تأثير التقليد في السلوك الاجتماعي وقد أضفى على ذلك صبغة علمية من خلال تحديد الأهداف والأساليب الخاصة الموجودة في علم الاجتماع. وهو يرى أن أفكار وسلوكية الأفراد تتبع المظاهر الاجتماعية، المظاهر التي تكونت من مجموعة من التجارب والغايات المجتمعية، حيث تميل إليها لا إرادياً معتقدات وسلوكيات الأفراد. هذه المجموعة المخزنة من التجارب في الواقع هي مصدر للآراء والمناهج التي يستلهم منها الأفراد، في حين إنهم يفكرون أن هذه الأفكار والمعتقدات والمناهج تخصهم دون غيرهم. تمتلك المظاهر الاجتماعية كياناً منفصلاً ومستقلاً من الأفراد والوعي الجماعي كما أنها تستقل بشكل كامل عن الوعي الفردي .

٣- مدرسة البيئة الاجتماعية

أستاذ الطب الشرعي في ليون بفرنسا الدكتور لوكاسين، يؤيد أفكار دوركايم، معتقداً أن الجريمة جرثومة اجتماعية.

وهذه الجرثومة لا تحدث في بيئة ليست مستعدة لتكاثر المجرمين . يكتب لوكاسين: لكل مجتمع مجرمون وهم يستحقون ذلك المجتمع. «لأن البيئة الاجتماعية تؤثر على الإنسان بفعل عوامل مختلفة وتدفعه إلى ارتكاب جريمة».

يبين لوكاسين الفرق بين الجريمة التي تقع في المدينة وتلك التي تقع في الريف بأنها نتيجة اختلافات في المناخ، والنظام الغذائي ونمط الحياة، والتعليم، والشخصية الأخلاقية، والمعتقدات الدينية، وأخيراً، عادات وتقاليد كل مجتمع. ويكتب: المجرم هو ضحية النظام الاجتماعي وهو غير مسؤول عن الجريمة المرتكبة. إن المجتمع هو الذي جعل المجرم مجرماً بسبب الغفلة عنه و إهماله.

٤- مدرسة علم الاجتماع الجنائي

يعتقد أستاذ القانون الجنائي بجامعة روما وأحد مؤسسي المدرسة التخصصية لعلم الجريمة ومؤسس علم الاجتماع الجنائي إنريكو فيري _ مع اعترافه بتأثير العوامل الاجتماعية في حدوث

الجرائم _ أن الظاهرة الإجرامية لأي الجريمة، هي الحياة المجتمعية ورد فعلها، وطالما أن الظروف المعيشية لا تتغير، فإن عدد الجرائم يظل ثابتاً وسيتغير في أوقات الفوضى والحرب والمجاعة وغيرها. وعليه فإن فيري يرفض نظرية تأثير البيئة الجغرافية ونظرية «لاكاسين» حول تأثير البيئة الاجتماعية كما وصفوها، ويكتب: «إذا كانت العوامل الجغرافية والبيئة الاجتماعية كافية لزراعة ونمو جرثومة الانحراف والجريمة، فلماذا لا يرتكب الجرائم سوى حفنة من الأشخاص الذين يعيشون في نفس البيئة وهم في ظروف متساوية؟ إنه يرى أن الجريمة، مثلها مثل جميع أفعال البشر، ظاهرة معقدة تنشأ عن ظروف جسدية وعقلية واجتماعية».

أهم البواعث الاجتماعية للجريمة

يمكن دراسة البواعث الاجتماعية للجريمة في البيئات الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

أولاً: البيئة الاجتماعية

١- البيئة الأسرية: و هي البيئة التي يولد فيها الفرد ويواصل فيها حياته. يرى الباحثون أن الإنسان يتأثر كثيراً بوالديه وبسائر أفراد الأسرة ولذلك فإن الأجواء الأسرية لها تأثير مباشر في ظهور سلوكيات خطيرة من قبل الفرد وارتكابه للجرائم. لقد احتل هذا التأثير اهتمام المفكرين في مجال تكوين شخصية الأفراد وسلوكهم وبالتالي ما سيصدر عنهم من أفعال وتصرفات.

يكتب دوغرف في هذا المجال: « إن من الطبيعي تأثير سنوات حياة الأفراد على تكوين شخصيتهم وما ستكون في المستقبل. فإن قامت الأسرة بواجبها التربوي وكانت العلاقة التي تجمع بين الوالدين والأولاد في أجواء سليمة وعاطفية تسودها المحبة والحنان وتمت تلبية الحاجات الطبيعية فإن الطفل سيكون اجتماعياً بكل سهولة وسيكون سلوكه في العلاقات الأسرية وخارجها سلوكاً طبيعياً متوازناً. وفيما إذا كانت الظروف بشكل آخر- أي فيما لو كانت الأسرة تعاني من ضعف تربوي وإذا واجه الطفل أزمة في المحبة والحنان إثر انفصال الوالدين فإن هذه العوامل بلا شك ستعكس عاجلاً أم آجلاً على شخصية الطفل. إن الأسرة تلعب دوراً مصيرياً في معرفة دوافع الانحراف والجريمة لدى الشباب.»

ويضيف الباحث في مجال الجريمة مشدداً على دور البواعث المشار إليها: إن شخصية الجاني

وسلوكه تجاه المجتمع تُحدد إلى حد كبير وفقاً لخصائص بيئته الأسرية.

كتب ريستون في هذا المجال: «لا شك إن الوضع العائلي له تأثير على بروز الجريمة في الأفراد». ولإثبات وجهة نظره، وبعد إجراء دراسات في هذا الموضوع يقول: «ثلاثة أرباع المجرمين هم من عائلات عاشت ظروفاً غير طبيعية وكانت تواجه أجواءً مضطربة للغاية». وعليه فعند دراسة كيفية تأثير البيئة الأسرية على أفرادها، يجب الانتباه إلى حالة الأسرة والعلاقات بين الأفراد ووضع الطفل في تلك المجموعة:

- الأسرة المتوترة: إذا كانت البيئة الأسرية بيئة متوترة - أي إن هناك خلافات وصراعات بين الوالدين، فهذا أمر يسلب سلام وراحة أطفال تلك الأسرة، وسيترك آثاراً نفسية غير مرغوب فيها على الأطفال خلال فترة البلوغ. وبعدها تتجلى في شكل عدوان، أو تمرد، أو عصيان للقواعد والأنظمة، أو في صورة لامبالاة، وتؤدي إلى ارتكاب جرائم مختلفة. تُظهر الأبحاث في فرنسا أن ٨٠٪ من الأطفال الجناة ينتمون إلى مثل هذه العائلات .

- العائلة غير الملتزمة: من النقاط التي أكد عليها علماء النفس بشكل خاص وجود علاقة عاطفية بين الأطفال والآباء. ومن الجدير بالذكر أن للحب والعاطفة تأثيراً كبيراً في تنمية شخصية الأفراد. على العكس من ذلك، يؤدي الحرمان العاطفي إلى اضطرابات في الشخصية وإلى مجموعة من الانحرافات. وفيما لو فُقد الحب والحنان من أجواء الأسرة ولم يتلقَ الطفل تلك المشاعر النبيلة من الوالدين فإنه سيقوم قطعاً بما يعوضه عن تلك الخسارة فيرتكب أعمالاً خطيرة تعارض القوانين والعادات والتقاليد الاجتماعية. على سبيل المثال فإن الأطفال الرضع الذين حُرِّموا من حب وعاطفة أمهاتهم خلال السنوات الأولى من حياتهم وقد ترعرعوا بعيداً عن الدفء الأسري في دور الأيتام سيعانون بسبب ذلك الحرمان من اضطرابات في الشخصية وذلك على الرغم من اهتمام المربين في دور الأيتام بالأصول والتربية الصحيحة. ووفقاً لدراسة أُجريت على ٣٨ بالغاً عاشوا في دار للأيتام من الأسبوع الثالث من عمرهم إلى سن الثالثة، وفقاً لاختبار أُجري عليهم بعد ١٦ إلى ٢٨ عاماً من مغادرتهم لدار الأيتام، فإن ٤ منهم مصابون بالجنون، و ٢١ شخصاً يعانون من اضطرابات مزاجية (غير طبيعية)، و ٤ منهم يعانون من تحلف عقلي، شخصان مصابان بأمراض عصبية و ٧ منهم فقط تمكنوا من التكيف مع البيئة الاجتماعية ولديهم سلوك طبيعي. إن قبلنا بأن البيئة الأسرية مؤثرة جداً في تشكيل شخصية الطفل وأنَّ الأطفال يمارسون سلوكهم من خلال

تقليد حركات ومواقف الوالدين، فإن تصرفات الوالدين وأفعالهم غير اللائقة تتسبب في تحفيز الغريزة الجنسية لأطفالهم قبل مرحلة البلوغ الأمر الذي يسبب انحرافهم وارتكابهم للجريمة. كما أن إدمان الوالدين للمخدرات والكحول له عواقب فردية واجتماعية على أطفالهم ويسبب لهم اضطرابات نفسية.

- الأسرة المفككة: لانفصال الوالدين آثار سلبية على نفسية الأبناء، فبالإضافة إلى المشاكل المادية، فإنه يسبب لهم العديد من المشاكل النفسية ويلحق بهم صدمات لا يمكن إصلاحها، الأمر الذي يسبب حالات الغضب والعنف والعصيان لأوامر الوالدين وغيرهم وبالتالي يتسبب في عدم توافقهم وانسجامهم في المجتمع. هذا التفكك الأسري في الفتيات يتسبب بهروبهن من المنزل وفي البنين يجعلهم يفضلون أجواء خارج المنزل، ويؤدي ذلك تدريجياً إلى انجذابهم إلى الجماعات الإجرامية، وأخيراً ارتكاب الجرائم. لهذا السبب، فإن الطلاق، على الرغم من أنه قد يكون المخرج الوحيد والحل المرّ الذي لا بد منه، إلا أنه يكون دائماً كارثة على الطفل، وربما لهذا السبب يعتبر الطلاق أبغض الحلال في الشريعة الإسلامية .

٢- بيئة السكن: وهي مكان الإقامة أو المنزل الذي يولد فيه الشخص ويكبر ويستقر. يعكس الوضع السكني إلى حد كبير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للوالدين والمكان الذي تم بناء المنزل فيه، وهو أمر مؤثر في وقوع الجرائم من قبل أفراد. البيوت المتواضعة ذات المساحة الضيقة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون فيها لها تأثير كبير على انحراف سكانها؛ لأن الآباء والأطفال يضطرون إلى النوم في نفس الغرفة، وقد يلاحظ الأطفال العلاقات الجنسية فيما بين والديهم، مما يتسبب في آثار غير سارة على النشاط الجنسي لأطفالهم. الأمر الآخر هو الصخب والضجيج الذي يحدثه الأطفال في البيوت الصغيرة وهو بالطبع يزعج الوالدين، فيلجأ الأطفال إلى الشارع، ومن خلال ذلك ينجرون إلى الضلال. «تشير الأبحاث التي أجراها مركز ووكسون في فرنسا إلى أن ٢٢,٤٪ من حالات الانحراف ترجع إلى كثرة الأفراد المتواجدين داخل البيت الواحد».

في المناطق والأحياء التي تكون الزحمة فيها هي سماتها الغالبة وتفتقر أيضاً إلى الصرف الصحي والنظافة ومراكز الترفيه الصحية، تكون الأرضية ممهدة أكثر لارتكاب أعمال إجرامية. لذلك فإن الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق أكثر عرضة للإصابة مقارنة مع من يعيش في المناطق الأخرى.

٣- **البيئة المختارة:** يعتبر تكوين أسرة شخصية واختيار العمل ووقت الفراغ الذي يختاره الإنسان بإرادته ورغبته ضمن بيئته المختارة.

- **بيئة الوظيفة:** كما أنه من رحم البيئة الأسرية تولد الشخصية المستقرة والمطمئنة والعكس صحيح أيضاً، فإن لبيئة الوظيفة دوراً مباشراً في قيام الفرد بالأعمال والسلوكيات المقبولة أو العكس بالسلوكيات المرفوضة والجرائم. إن لم تكن الوظيفة التي يختارها الفرد من أجل الحصول على رزقه وتسديد حاجاته المعيشية، تلي رضاه فهي (الوظيفة) بالتالي تؤدي إلى أن يواجه حالة القلق والاضطراب وهذا بدوره يمهّد لارتكابه الجريمة. إن البيئة التي يختارها الفرد من أجل الوظيفة تجعله متأثراً بمختلف الأشخاص بثقافات وطباع وقيم متعددة. على سبيل المثال فإن موظفي المطاعم يتوقع أن يميلوا إلى ارتكاب الجرائم أكثر من غيرهم بسبب تعاملهم وتواصلهم مع مختلف الشرائح المجتمعية بمن فيهم المجرمون.

- **بيئة الترفيه:** يتمتع الأفراد بمزيد من أوقات الفراغ وذلك بسبب ما وفره عصر الصناعة والتكنولوجيا لذلك فهم يقضون جزءاً من حياتهم في الترفيه والاسترخاء ولتخفيف التعب واستعادة القوى وتحديد النشاط. وإذا ما فقدت أماكن خاصة للترفيه السليم وفقاً للقيم والعادات والثقافة والمعتقدات الدينية فسيلجأ الأفراد إلى سائر الأماكن كالمقاهي والمطاعم والأزقة والشارع. عندها ينفذ المنحرفون ذوو التأثير السلبي بين هؤلاء الأشخاص محاولين مدّ جسور التواصل معهم ليقودوهم إلى ارتكاب الأخطاء، وبذلك يعثر الجناة على شركاء لهم في ارتكاب الجريمة ولا يستوحشون في طريق الباطل بعد أن وجدوا من يصحبهم فيه.

وهكذا يكون الطريق معبداً لانحراف الراغبين إلى ممارسة الترفيه السليم وهم سينجذبون إلى فرق المجرمين والجناة وتتكون فيما بينهم صلة الحب والصدقة ومن أجل أن يصبحوا مقبولين في منظار تلك الفرق لابد وأن يتشبهوا بهم في السلوك والقيم والأطر العملية؛ والنتيجة هي القيام بتصرفات مجرمة تكون مقبولة عند تلك الفرق المنحرفة، وتختلف الجرائم باختلاف أعمار المجرمين، فالجرم حتى خمسة عشر عاماً يُستخدم عادة في مجال الأعمال التخريبية والأكبر منه يكلف بمهمة السرقة.

- **البيئة الدراسية:** في بدايات القرن التاسع عشر كان المفكرون وأصحاب الرأي يرون ضرورة نشر التعليم والتربية وذلك من أجل الحؤول دون وقوع الجرائم في المجتمع؛ لذلك اقترحوا

موضوع إلزام التعليم والتعلم. وفي هذا الصدد، فإن الكاتب الفرنسي فيكتور هوغو له مقولة شهيرة: «افتح مدرسة ليغلق باب السجن». إلا أن مضي الزمان أكد أن لا تأثير في إزالة الأمية من بين الناس على انخفاض نسبة الجرائم. بل إن ما يحدث هو تغير صورة الجريمة. بحيث إن المتعلمين لا يميلون إلى ضرب الآخرين والاعتداء عليهم كما يقوم بذلك الأميون بل إنهم يرتكبون عادة جرائم فكرية ترافق الحيل والخدع والتزوير والاحتيال وخيانة الأمانة. إن للبيئة الدراسية تأثيراً مهماً على تكوين وتنمية شخصية الطفل. فهو يتلقى من زملائه في المدرسة طرق التواصل والحياة وكيفية الانسجام واحترام الآخرين وهو يتهيأ في بيئة الدراسة لمراعاة وتطبيق القوانين والقرارات المجتمعية. ولكن مع توجه البلدان إلى الصناعة والقيم المادية فقد نسيت المدارس مهمتها، فبدلاً من الوفاء بمسؤوليّي التعليم والتعلم، أضحت المدارس تقود المتعلمين فقط إلى تعلم وظيفة أو مهنة محددة في المجتمع.

من ناحية أخرى، فإن وجود عدد كبير من الطلاب في الفصل الدراسي واستحالة إيلاء المعلمين اهتماماً كافياً للأبعاد الأخلاقية والعاطفية والأيدولوجية للأطفال، هو سبب آخر لعدم الاهتمام بتربيتهم، وهي من بين عوامل أخرى تساهم كلها على انحراف الأطفال.

٤- وسائل التواصل الاجتماعي: تعد المطبوعات، الإذاعة والتلفزيون، السينما والمسرح

في كل مجتمع آليات للتنشئة الاجتماعية والثقافية ومن خلالها يتمكن المجتمع من تدريب أفراده على مراعاة القوانين والقرارات المجتمعية، ليسد بالتالي الطريق أمام ارتكاب الجرائم أو أن ينجح في انخفاض نسبة وقوعها مهما أمكن. لكن مما يؤسف له عدم الاهتمام بمتطلبات الزمان والمكان وتناسي العادات والمبادئ الأخلاقية والمعتقدات الدينية، أضحي سبباً في انحراف وتضليل البعض في المجتمع وإحداث حالات الجنوح والجريمة. على أن الصحافة ومن أجل جذب المزيد من العملاء وكسب المال، تقدم أخبار المجرمين بطريقة بارزة وخيالية مبالغ فيها، بحيث تجعل المجرمين مشهورين، وهذا يجعل من الذين يلمون بالشهرة مبادرين إلى تقليد هذه الأنواع من السلوكيات الإجرامية وأداء نفس الأفعال. فتراهم منتجين في التلفزيون والسينما يقومون بإنتاج أفلام تحتوي على مشاهد عنيفة ومخالفة للقانون وملينة بالمشاهد المثيرة والتي تحفز الشباب نحو التشبه بأبطال تلك الأفلام بغض النظر عن اهتماماتهم الأخلاقية أو التعليمية أو التدريبية الأمر الذي يوفر الأرضية لارتكاب الجرائم أيضاً.

٥- الهجرة: منذ أوائل القرن التاسع عشر، أدت التطورات الصناعية إلى تحول كامل في الحياة الحضرية؛ فمن ناحية، سهّل تحسين الطرق والمواصلات وتطوير وسائل الإعلام على القرويين التعرف على فوائد الحياة الحضرية ورفاهيتها وزيادة وعيهم بأوجه الحرمان التي يواجهونها وبالتالي ومن أجل الحصول والتمتع بتلك المزايا والحياة المرفهة الظاهرية فهاجروا إلى المدن. لكن مع دخولهم المدن واجهوا مشاكل كثيرةً كمشكلة توفير السكن المناسب ودفع الإيجار وصعوبة الوصول إلى مرافق الحياة الحضرية ولذلك فقد أُجبروا على الانتقال إلى ضواحي المدن ومحاولة بناء أكواخ لهم. من ناحية أخرى، وبسبب قلة الخبرة في القيام بالأعمال المناسبة والحرف الصناعية، فقد سعوا إلى وظائف غير مناسبة مثل بيع السجائر والصحف، وشراء المخدرات وبيعها، وهذا ما وفر الأرضية لارتكاب الأعمال الخطيرة والجرائم .

ثانياً: البيئة الاقتصادية

منذ أمد بعيد شغل بال المفكرين موضوعُ الحالة الاقتصادية وتأثيرها على أفكار وسلوكيات أفراد المجتمع .ينقل عن أفلاطون قوله: « لا يمكن الجمع بين التقوى الحقيقية وكثرة الثروة». وهذا يعني أنهما لا يجتمعان أبداً. وذهب بعض العلماء إلى أن العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد الذي يؤثر على البشر، أما الأبعاد البشرية الأخرى فهي متأثرة بالظروف الاقتصادية.

إن مجموعة من الباحثين في مجال الجريمة، يميلون أساساً إلى المدرسة الشيوعية، ويعتقدون أن أساس المجتمع هو الاقتصاد وما الأبعاد الاجتماعية الأخرى كالأسرة والسياسة والأخلاق والثقافة سوى بئى فوقية وهي نتيجة لعوامل اقتصادية. لذلك فهم يعتبرون ظاهرة الجريمة نتيجة الفقر ويعتقدون أن التوزيع الجائر للثروة وعدم المساواة الاجتماعية يؤديان إلى أفعال إجرامية. ومن ثم فإن معظم المجرمين يعتبرون فقراء ومنخفضي الدخل في المجتمع.

لكن قسماً آخرَ من الباحثين يعارضون هذا الرأي، معتقدين أن الفقر لا يؤدي إلى الجريمة فحسب، بل إن النمو والتوسعة الاقتصادية، وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة، يؤديان إلى الجريمة والانحراف.

لقد أولت المصادر الدينية اهتماماً لهذه القضية واعتبرتها أحد العوامل الأساسية لتغير وتطور الإنسان. من ناحية أخرى يعتبر تكديس الثروة وتراكمها من أسباب الانحراف والتمرد لدى بني البشر؛ لأن الكثير من الناس، إذا وصلوا إلى مستوى متقدم من الحالة الاقتصادية فإنهم يشعرون

بالاستقلالية التامة. وإن عدم الحاجة والاستقلالية في المجال الاقتصادي بشكل تدريجي يجعلهم يشعرون بالاستغناء حتى عن الله أيضاً. وفي هذه الحال، تكون الأرضية مهياةً لتمردهم وانحرافهم. كما يمكن استنتاج هذا المعنى من الآيتين السادسة والسابعة من سورة العلق. « إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى ». من ناحية أخرى، فإن الإسلام يعتبر الفقر سبباً لإهمال القضايا الروحية والقيم والأعراف، وتشير إلى هذه القضية الرواية الشهيرة «من لامعاش له لامعاد له».

من الواضح أنّ الكثير من الناس، إذا كانوا من الناحية الاقتصادية في وضع لا يستطيعون فيه توفير ضروريات حياتهم الأساسية في الحصول على الطعام فلا معنى عندهم للحركة والتصرف في إطار قيمي وأخلاقي وقانوني وستصرف جهودهم ومساعدتهم نحو حل مشاكلهم المعيشية.

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أنه، لا ينبغي بأي حال من الأحوال تجاهل آثار العوامل الاقتصادية على الأعمال والسلوك الإجرامي.

ومن جانبه فإنّ توماس موريس وهو أحد المؤلفين والمفكرين الإنجليز يعتبر في كتابه يوتوبيا الفقر سبباً مهماً لأعمال الشغب وانتهاكات القوانين واللوائح، ولمنع الجريمة، وتحسين الوضع الاقتصادي، وضبط الثروة، وحل الفروق الطبقيّة فقد كان يوصي بتوظيف العاطلين والمجرمين.

ثالثاً: البيئة السياسية

١- السياسة الداخلية: تلعب طبيعة النظام السياسي وأداء الدولة الحاكمة في كل بلد دوراً مهماً في معدل الجريمة. وفي الأنظمة السياسية الاستبدادية لا يملك الناس القدرة على انتقاد تصرفات الحكام، لذلك فإنهم ينخرطون في سلسلة من الأعمال التي تعتبر إجرامية مثل إثارة الرعب والانفجارات والحرق المتعمد والقتل والاختطاف وما شابه ذلك. كما أنه لو كانت هناك سياسات غير منطقية تطبق من قبل المسؤولين أو أنهم يتهاونون في مسؤولياتهم وفيما إذا فقدت أجواء الرقابة الصارمة فقد تنتشر في المجتمع جرائم معينة مثل الفساد الإداري وتزوير الانتخابات وما شابه ذلك.

٢- الثورة: تشهد الثورات عادة تعطل الدوائر والتنظيمات، لا سيما بالنسبة إلى الأجهزة الأمنية مثل الدرك والجيش وما في حكمهما، الأمر الذي يوفر الأرضية للأفراد لارتكاب جرائم مختلفة.

٣- الحروب: يعتقد البعض أن انشغال الأجهزة الحكومية ولا سيما الأمنية بظروف الحرب والاشتباكات مع الأعداء وعدم الاهتمام الجاد بمنع الأعمال الإجرامية وملاحقة المجرمين من جانب و من جانب آخر تقليل الإنتاج وضرورة التفشيف الاقتصادي وارتفاع الأسعار، كل ذلك يجعل عدد المنحرفين والمجرمين يأخذ في الارتفاع.

٤- سياسة المعاقبة: إن الاهتمام والحفاظ على النظام والأمن ومنع وقوع الجرائم من البرامج الرئيسية للدولة الحاكمة، ويتحقق من خلال الاهتمام بملاحظتين:

أ- وضع قوانين جنائية متناسبة وراذعة.

ب- تحسين الوضع الاجتماعي بهدف إزالة البواعث الاجتماعية للجريمة.

فإذا لم تأخذ السياسة الجنائية أي من هاتين النقطتين على محمل الجد، فلا يتحقق الهدف الغائي منها بالتأكيد وهو منع الجريمة.

في الختام:

إن الجريمة كظاهرة إجتماعية، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، لها أبعاد مختلفة ويمكن للعديد من العوامل أن تلعب دوراً في ظهورها، ولذلك فإن تغير وتطور الظواهر الاجتماعية أمر يحدث ببطء. فإذا كان للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تأثيراً مباشراً على معدل الجريمة، فلا يمكن منع الجريمة في بلد ما فقط عن طريق تشديد العقوبات على مرتكبيها أو بقمعهم من قبل الشرطة أو حتى من خلال الازدهار الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للناس، بل إن منع الأفراد من ارتكاب الجرائم يتطلب جهداً شاملاً في جميع الأبعاد لتحقيق النجاح في هذا المجال.